مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال
E-ISSN : 2773-3807
P-ISSN : 2716-9421

المجلد 03 ع.02 (2022)

ص.ص: 66-88

أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)

The impact of fiscal policy components on foreign direct investment in Algeria during the period (2000-2020)

محمد ساحل[1]، عبد الحق بن تفات[2]

Mohamed SAHEL*[1], Abdelhak BENTAFAT[2]

Received : 12/12/2022 Accepted : 24/12/2022 Published : 31/12/2022

https://doi.org/10.52919/arebus.v3i2.32

الملخص

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد درجة تأثير مكونات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد .

خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للدين العام الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن زيادة الدين العام الخارجي بمقدار 1 وحدة يؤدي إلى انخفاض لاحق في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1.119 وحدة، في حين لم يكن هناك أثر بين كل من "متغير الجباية العادية، متغير الانفاق العام" والاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: سياسة المالية؛ استثمار الأجنبي المباشر ؛ إنفاق العام؛ الجزائر.

ABSTRACT

The main objective of this study was to determine the degree of impact of the components of the fiscal policy on foreign direct investment flows in Algeria during the period (2000-2020), using a multiple linear regression model.

The study concluded that there is a negative and significant effect of the external public debt on foreign direct investment in Algeria, as an increase in the external public debt by 1 unit leads to a subsequent decrease in foreign direct investment by -1.119 units, while there was no effect between each of the variable Ordinary collection, public spending variable, and foreign direct investment.

Keywords: Fiscal policy; Foreign Direct Investment; Public expenditure; Algeria.

JEL Codes : C39 ; E62, F21, G38, H59.

How to cite this article

Sahel M., Bentafat A.(2022).The impact of fiscal policy components on foreign direct investment in Algeria during the period (2000-2020), *Advanced Research in Economics and Business Strategy Journal*, 3(02), 66-88, https://doi.org/10.52919/arebus.v3i2.32

الإحالة:

ساحل محمد، بن تفات عبد الحق(2022)، أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، 3(02)، ص.ص. 66-88.

* Corresponding author.
[1] Professor, University Blida 2, Algeria, m.sahel@univ-blida2.dz
[2] Professor, University Ouargla, Algeria, Ab.bentafat@univ-ouargla.dz

This work is an open access article, licensed under a CC BY 4.0

1. المقدمة

يلعب الاستثمار الأجنبي دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل لأي بلد من خلال زيادة توافر رأس المال، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي من خلال نقل التكنولوجيا، وتقوية البنية التحتية، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الصادرات. وبالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة استراتيجية لسياسة التنمية (Niti,2014,p75) .

وبالنظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كهدف هام من أهداف السياسة العامة، فإن العديد من بلدان العالم تتنافس الآن بنشاط مع بعضها البعض لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم، في كثير من الحالات، من خلال الاعتماد على متغيرات السياسة المالية المتمثلة في الانفاق العام والايرادات من الضرائب والدين العام.

والجزائر غيرها من الدول التي طبقت مزيج من السياسات المالية منذ سنة 2001، بغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وتحقيق عوائد كثيرة مرتبطة بهذا النوع من الاستثمار.

مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة في معرفة درجة تأثير مكونات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري .

وتنبثق عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هو أثر الدين العام الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هو أثر الجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

H1: الانفاق العام له أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

H2: الدين العام الخارجي له أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

H3 :الجباية العادية لها أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

أهمية الدراسة:

سوف تساعد هذه الدراسة صانعي القرار على تصميم السياسة المالية الصحيحة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

أهداف الدراسة:

يمكن إجمال أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التأصيل النظري لعلاقة مكونات السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد درجة تأثير مكونات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.
- تقديم توصيات في ضوء النتائج التي سيتم الحصول عليها.

منهجية الدراسة:

لقد استعنا في هذا البحث بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم ودراستنا؛ فالمنهج الوصفي استخدمناه في عند حسابنا لبعض مقاييس النزعة المركزية لبعض متغيرات الدراسة:

– المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة كيفية انتشار بعض المتغيرات؛

أما المنهج التحليلي فاستخدمناه عند:

– حساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمعرفة قوة واتجاه العلاقة من جهة ومعرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج للمتغير التابع المدروس؛

– اختبار التوزيع الطبيعي لانتشار المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛

هيكل الدراسة:

من أجل الاحاطة بجميع جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول ـ الإطار النظري للدراسة

المحور الثاني ـ مراجعة الأدبيات

المحور الثالث ـ الدراسة التطبيقية

1.الإطار النظري للدراسة:

1.1 السياسة المالية: المفهوم ـ الأهداف والأدوات

تعتبر السياسة المالية واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث تنطوي على استخدام مختلف أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي تبوَأت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها تجسد الاتجاهات الرئيسية لتنمية الاقتصاد الوطني أو بصفة عامة هي أهم وسيلة لتنفيذ سياسة الحكومة في أي نشاط عام.

وعليه سيتم من خلال هذا القسم التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وبيان أهدافها وأدواتها.

1.1.1 مفهوم السياسة المالية:

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية "Fisc" التي تعني حافظة النقود، أو الخزانة. وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبيا، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية (بخيت ومطر، 2012، ص189).

وقد تناولت العديد من الهيئات الدولية والكتاب والباحثين السياسة المالية بالتعريف ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

ـ عرفها صندوق النقد الدولي على أنها "الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها و توجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا، ويتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي (قويدري، 2006، ص 24) .

ـ عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنها "مجموعة القواعد والأساليب والتدابير التي تحقق الانضباط في السياسة المالية للدولة قصد المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (قويدري ، 2006 ، ص 24).

ـ حسب المنظمة العالمية للتجارة فالسياسة المالية "هي تلك الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تؤدي بالدولة إلى التنازل عن جزء من إيراداتها وتوجيه الإنفاق توجيها دقيقا وفعالا قصد تحرير التجارة الخارجية (قويدري، 2006، ص 24) .

ـ السياسة المالية برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع (نعيمي، 2005، ص 139) .

ـ هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات (حراق، 2012، ص 09).

ـ السياسة المالية هي الوسيلة التي تقوم الحكومة من خلالها بإجراء تعديلات في معدلات الضرائب ومستويات الانفاق للتأثير على اقتصاد الدولة ومراقبته. إنها الاستراتيجية الشقيقة للسياسة النقدية التي من خلالها يؤثر البنك المركزي على المعروض النقدي للدولة. تستخدم هاتين السياستين في مجموعات مختلفة لتوجيه الأهداف الاقتصادية للدولة (Ravinder & Ghirmai,2011,p24) .

. السياسة المالية العامة هي "استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير بالاقتصاد" (هورتون و الحنايني ،2009 ، ص 52).

ومن كل هذه التعريفات، نستنتج أن السياسة المالية هي " قيام الحكومة بتعديل مستويات الانفاق العام والايرادات العامة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي في الدولة. ويجب أن تستخدم جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية لتحقيق تلك الأهداف.

2.1.1 أهداف السياسة المالية :

هناك العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة المالية، باعتبار هذه الأخيرة تشكل جزءا من السياسة الاقتصادية العامة، فهناك علاقة تأثير وتأثر بين التغير في إيرادات ونفقات الدولة والمتغيرات الاقتصادية.

وتشمل هذه الأهداف استقرار الأسعار، والتوظيف الكامل، والحد من مستويات الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وتعزيز الاستثمار من خلال تشجيع وجذب المستثمرين الأجانب وتخفيض ديون الدولة (Sylvia et al ,2015 ,p01) .

3.1.1 أدوات السياسة المالية:

من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، تستخدم هذه الأخيرة العديد من الأدوات، ولعل أبرزها ما يلي (Vladimir,2020,p13; Sadibo,2020,p89; Omar,2018,1319) :

الضرائب: الضرائب عمومًا هي رسوم إجبارية تُفرض على الأفراد أو المؤسسات التجارية من قبل جهة حكومية، سواء كانت محلية أو إقليمية أو وطنية من أجل تمويل الأنشطة الحكومية. الغرض الرئيسي من الضرائب هو زيادة الإيرادات لمواجهة الإنفاق الحكومي وإعادة توزيع الثروة وإدارة الاقتصاد.

ومن أمثلتها: ضريبة الدخل، والضرائب على أرباح الشركات، والضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية على السلع والخدمات المحلية والخارجية عند الاستيراد، وذلك لحماية الصناعة الوطنية وترغيب المواطنين على طلبها.

الإنفاق الحكومي: يشير إلى الموارد التي تخصصها الحكومة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتلبية احتياجات أفراد الأمة. تنفق الحكومات الأموال على الرعاية الصحية والتعليم ومزايا الضمان الاجتماعي والبنية التحتية وأنشطة الدفاع.

ويتم تصنيف النفقات العامة عموما إلى نفقات متكررة ونفقات رأسمالية. تشير النفقات المتكررة إلى النفقات المالية اللازمة للتسيير اليومي للأعمال الحكومية، في حين أن النفقات رأسمالية لا تشمل فقط الاستثمارات في البنية التحتية (الطرق والمدارس والمستشفيات، إلخ) ولكن أيضًا جميع النفقات الأخرى التي قد تساهم في التنمية. بمعنى آخر، فإن الإنفاق الرأسمالي يشير إلى منافذ الاستثمار التي تزيد من أصول الدولة.

التحكم بالإنفاق الحكومي حسب حجمه وكيفية توزيعه على الأنشطة المختلفة داخل الدولة، حيث يكون للإنفاق الحكومي تأثير قوي على أنشطة الدولة، ورغم ثبات الإنفاق الإجمالي إلا أن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يؤثر بشكل تأثير كبير، مثل زيادة نسبة الإنفاق على نشاط اقتصادي معين وتخفيضه على آخر كوسيلة للتحفيز.

الدين العام: هو مقدار ما تدين به الدولة للغير سواء أكانوا أفراد أو شركات وحتى الحكومات الأخرى. ويمكن تصنيف الدين العام إلى أنواع مختلفة مثل الدين طويل الأجل عندما يُتوقع أن يستمر الدين لفترة أطول والدين قصير الأجل إذا كانت مدة الدين أقل من عام. يتم تجميع الدين العام أيضًا في دين خارجي ودين محلي. يشير الدين الخارجي إلى الموارد المالية تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية أو بصفة عامة من مصادر خارج إقليم الدولة. يُعرَّف الدين المحلي على أنه دين اقترضته الدولة داخل إقليمها.

إن حجم الدين العام، ومقدار نموه، وطريقة الحصول عليه أمور في غاية الأهمية لما لها من تأثير قوي على الظروف الاقتصادية العامة للدولة، كأن تمر الدولة بأزمة مالية في فترة التضخم الاقتصادي.

1. 2 ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. 2 .1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **"UNCTAD"** بأنه استثمار ينطوي علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر (مؤسسة الاستثمار المباشر) (WORLD INVESTMENT REPORT,2007,p245).

ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يكتسب مستثمر مقيم في بلد ما(البلد الأم) أصلًا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارة ذلك الأصل (Cung,2021,p103) .

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو التصويت(قويدري، 2005، ص 3) .

أي أن يمتلك مستثمر مقيم في اقتصاد ما حصة 10٪ أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لكي يعتبر استثماره استثمار الأجنبي المباشر.

ومن مجمل التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا استخلاص الآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر صنف من أصناف الاستثمار الدولي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات .
- يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة.
- يمنح المستثمر السيطرة على الأصول المكتسبة، أي يتمتع بدرجة تأثير كبيرة على إدارة المؤسسة.

2.2.1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة:

الاستثمار الأجنبي المباشر مهم للغاية بالنسبة للدول المضيفة وخصوصا الدول النامية، حيث يتطلب وجود كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة الموارد، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً بديلاً لسد الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المطلوبة في الدول النامية.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق فوائد اقتصادية من خلال توفير رأس المال والعملات الأجنبية والتكنولوجيا والمنافسة ويسهل الوصول إلى الأسواق الأجنبية (AYESHA,2015,p2) .

2. مراجعة الأدبيات

2 . 1 خلفية نظرية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هدفت هذه النظريات إلى شرح سبب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتفضيل ممارسة أنشطة الأعمال في بلد ما بدلاً من بلد آخر (OKAFOR,2014,p68) . وهناك العديد من النظريات التي حاولت شرح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها:

1.1.2 نظرية الميزة الاحتكارية:

تم تقديم نظرية الميزة الاحتكارية لأول مرة بواسطة Hymer في عام 1960. وتشير هذه النظرية إلى أن توجه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج يرجع إلى تمتعها بمزايا احتكارية مقارنة بالشركات المنافسة محليًا.

والمزايا الاحتكارية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال ، قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن إما للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الانتاج الكبير، أو التميز الاداري والضريبي، أو المميزات الادارية أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة (عبد السلام ، 2003 ، ص 49).

2.1.2 نظرية دورة حياة المنتج:

جمعت نظرية دورة حياة المنتج للباحث الأمريكي فرينون (Vernon 1966) بين الميزة الاحتكارية للمؤسسة وميزة الموقع وتعد أول تفسير ديناميكي لمحددات التجارة الدولية والإنتاج الدولي (Zhu,2008,p14) . ووفقًا لنظرية دورة حياة المنتج، هناك ثلاث مراحل هي مرحلة الابتكار التي تتطلب اتصال فعَال بالمستهلكين، ومرحلة المنتج الناضح التي تحدث معها درجة معينة من المعيارية وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج والاهتمام بتكاليف الانتاج، وأخيرا تأتي مرحلة المنتج المعياري والتي من خلالها ينتقل الانتاج إلى دولة أخرى متقدمة لخدمة السوق المحلي و لا ينتقل الانتاج سريعا إلى الدول النامية الفقيرة لنقص كفاءتها في الوفاء بمتطلبات المراحل الأولى لدورة حياة المنتج، ولكن هذه الدول (النامية) تجذب استثمار الإنتاج المعياري عندما تكتسب البنية الأساسية وقوة العمل المدربة (الهجهوج، 2006 ، ص 63).

3.1.2 نظرية التدويل أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

قام كل من بكلي Buckley ، كاسونCasson ، دننغ Dunning و روجمان Rugman بتفسير أسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (براءات الاختراع، العلامات التجارية، التكنولوجيا ...) في ظل افتراض عدم كمال السوق، من هنا فإن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن الشركات المتعددة الجنسية من أن تتخطى أو تتجنب القيود المفروضة من قبل

الحكومات على الأسواق، كما يضمن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق، حيث تكون ملكية هذه المزايا الاحتكارية في حوزة الشركة (الباجوري ، 2012 ، ص 17).

4.1.2 النظرية الانتقائية:

تعتبر النظرية الانتقائية لدننغ(Dunning) ، إحدى أكثر النظريات المقبولة على نطاق واسع لتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها جمعت العوامل الهامة والرئيسية التي تؤثر على قرار الاستثمار في الخارج في نظرية واحدة عرفت باسم نموذج OLI (ownership, location, internationalization advantages).

وأكد (Dunning) أنه يجب استيفاء ثلاث شروط أساسية حتى تتجه الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتتثمل هذه الشروط في (Yung,2009,p77) :

ـ مزايا الملكية: أشار دننغ (Dunning) إلى أن مزايا الملكية تتعلق بمدى امتلاك الشركة لأصول ملموسة وغير ملموسة غير متاحة للشركات الأخرى .

ـ مزايا الموقع: تشمل المزايا الخاصة بالموقع على المتغيرات الاقتصادية (مثل عوامل الإنتاج ، وتكاليف النقل والاتصالات، وحجم السوق ومعدل نموه، وما إلى ذلك) ، والمتغيرات السياسية (مثل السياسات الحكومية تجاه الاستثمار المباشر وقضايا التجارة)، والمتغيرات الاجتماعية الثقافية (مثل المسافة النفسية بين الوطن والبلد المضيف، والتنوع اللغوي والثقافي، والموقف العام تجاه الأجانب، وما إلى ذلك).

ـ مزايا التدويل أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص (محمد ، 2005، ص 33).

أشار دننغ **(Dunning)** أيضًا إلى أربعة أنواع رئيسية من الاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب الدوافع الكامنة وراء قرار الاستثمار، وهي (AHMED,2018,p9; Kavita,2011,p2020) :

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد: يسعى إلى البحث عن الموارد الطبيعية أو المادية أو البشرية .

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق: يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق إلى اختراق الأسواق المحلية للبلدان المضيفة وعادة ما يرتبط بما يلي: حجم السوق ودخل الفرد، ونمو السوق، والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتفضيلات المستهلكين، وهيكل السوق المحلية .

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة: يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة بأنه الاستثمارات التي تقوم بها الشركات بهدف زيادة كفاءتها من خلال استغلال مزايا وفورات الحجم والنطاق)وفقًا ل .(Dunning and Lundan 2008)، فإن الدوافع الرئيسية وراء هذا النوع من

الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الاستفادة من التباين في تكلفة العمالة، وتكلفة الإنتاج، والسياسات الاقتصادية، وحجم السوق، وهياكل السوق عبر الحدود، واستغلال ميزة الموقع الجغرافي للبلد المضيف.

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأصول الاستراتيجية: هذا النوع من الاستثمار مدفوع برغبة الشركات الأجنبية في تعزيز مكانتها التنافسية العالمية من خلال الحصول على أصول أو حصص في الشركات المحلية القائمة لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل.

من خلال النظريات المختلفة السابقة، يمكننا أن نرى أنه لا يمكن تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر بعامل واحد ولا توجد نظرية واحدة يمكنها تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل. هذا وتعد النظرية الانتقائية ل دننغ Dunning أفضل النظريات لأنها صيغت بتوليفة من النظريات السابقة.

يمكن أن تكون إحدى مزايا الموقع في النظرية الانتقائية ل دننغ Dunning مكونات السياسة المالية، لذلك يتم الأخذ بعين الاعتبار "مزايا الموقع" في النظرية الانتقائية كأساس نظري لدراستنا.

2.2 الدراسات التجريبية السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، ومنها:

2.2. 1 الدراسات باللغة العربية:

دراسة (نوي ، غربي ، 2017): سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر سياسة الانفاق العام المنتهجة في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال اختبار التكامل المشترك والسببية لكل من جوهنسن وجرنجر. أظهرت نتائج اختبار جوهنسن للتكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

دراسة (قادري، ساكت، 2018):هدفت إلى دراسة أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1999 ـ 2016). تم الاعتماد على نموذج ARDL ، تضمن مجموعة من المتغيرات والتي تمثلت في الانفاق الحكومي، الجباية العادية، الكتلة النقدية، سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم. أظهرت النتائج التجريبية أن الانفاق الحكومي والكتلة النقدية تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما سعر الصرف فأثاره محدودة وضئيلة أما الجباية العادية ومعدل إعادة الخصم فتأثيرهما عكسيا على الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

دراسة (نصير، فرحات ، 2029) :سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة أثر السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشر بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسة والاقتصادية التي يشهدها البلد من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وأيضا البرنامج الخماسي، ويستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري 1990 ـ 2010، وتم الاعتماد الاساليب الكمية الإحصائية، وبالأخص نماذج الأشعة ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR ونماذج تصحيح الخطأ ECM

واختبار السببية لجرانجر. أظهرت النتائج أن النفقات العامة ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة إيجابية، في حين أن الإيرادات العامة ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة سالبة .

دراسة (بلعابد، بوداح، 2021): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993 ـ 2019، ولتحقيق هذا الغرض تمت الاستعانة بنموذج متجه الانحدار الذاتي .(VAR) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التجهيز والجباية العادية، وإلى وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التسيير والجباية النفطية.

دراسة (علاوي ، بروشة، 2015) : هدفت هذه الدراسة أساسا إلى استقصاء أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1996 ـ 2012). تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) على بيانات سنوية لتحقيق ذلك، حيث تم اختيار معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية (M2) وسعر الصرف كمتغيرات للسياسة النقدية، النفقات العمومية كمتغير للسياسة المالية إضافة إلى قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كمتغير للاستثمار الأجنبي. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من الانفاق العام، كتلة النقود ومعدل إعادة الخصم من جهة ، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. وعموما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للسياسة النقدية والمالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2.2.2 الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (NATHAN,2018) :هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير السياسة المالية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى كينيا. كان المتغير المستقل هو السياسة المالية. كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى كينيا هي المتغير التابع الذي سعت الدراسة إلى تفسيره وتم قياسه من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلاد. تم جمع البيانات الثانوية لمدة 10 سنوات (يناير 2008 إلى ديسمبر 2017) على أساس ربع سنوي. تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل الارتباط بين المتغيرات. كشفت النتائج أن الدين الحكومي الخارجي وحده له تأثير إيجابي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي لهم تأثير ضئيل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى كينيا .

دراسة(Pearl et al,2022) : كان الغرض من هذه الدراسة هو تقدير تأثير السياسات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا. تضمن المتغير المستقل السياسة المالية كل من : الدين العام الخارجي والدين المحلي والبنية التحتية والضرائب. من أجل التحقق من الارتباط بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على منهج بحث وصفي باستخدام نموذج السلاسل الزمنية. أظهرت نتائج معاملات انحدار أن الارتباط بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر إيجابي وقوي. كما تم الكشف عن أن الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطان بشكل سلبي وكبير. الدين المحلي والاستثمار

الأجنبي المباشر مرتبطان بشكل سلبي وقوي. أظهرت نتائج انحدار النتائج أن الضرائب التي تقاس كإيرادات ضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطان بشكل إيجابي وقوي.

دراسة (Samson,Tarila,2020) : هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقييم تأثير السياسة المالية للحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في اقتصاد نيجيريا قبل وبعد الحكم العسكري. لتحقيق أهداف هذا العمل، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة خلال الفترة 1981–1999 (الحقبة العسكرية) و2000–2018 (ما بعد الحقبة العسكرية) وتحليلها بهدف تقييم تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة السياسية الهامة. تم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية، وتم استخدام كذلك طريقة المربعات الصغرى العادية وتحليل الارتباط لاختبار العلاقة طويل المدى الموجودة بين المتغيرات. أظهرت نتائج التحليل أن للتضخم تأثير إيجابي ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الحقبة العسكرية في نيجيريا ؛ وأن الإنفاق الحكومي يرتبط بشكل إيجابي ومعنوي بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الحقبة العسكرية وما بعد العسكرية ؛ ويرتبط الدين المحلي الحكومي بشكل سلبي وغير معنوي بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الحقبة العسكرية وما بعد العسكرية؛ ويرتبط سعر الصرف الأجنبي بشكل إيجابي ومعنوي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الحقبة العسكرية ويرتبط بشكل سلبي بالاستثمار الأجنبي المباشر في حقبة ما بعد الحرب. وتشير النتائج كذلك إلى وجود ارتباط إيجابي وغير معنوي بين الايرادات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الحقبة العسكرية وما بعد العسكرية.

دراسة(Agbaeze, Nwonu, Nwoba , 2017) : كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت تدابير السياسة المالية لها تأثير كبير على عدم استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر. تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال مصدر ثانوي. تضمنت هذه البيانات الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإيرادات الحكومية، والنفقات الحكومية، وميزان المدفوعات، وإجمالي الدين الحكومي للفترة الممتدة من 2000–2014. كما تم الحصول على بيانات تبين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من 2000–2014. تم استخدام تقنية تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة. و خلصت الدراسة إلى أن معامل التحديد R2 أوضح تباينًا إجماليًا بنسبة 93٪ (بالمائة) من المتغير التابع (FDI) مما يعني أن مقاييس عدم استقرار السياسة المالية تعد مؤشرًا مهمًا للتنبؤ بالاستثمار الأجنبي المباشر. كشفت الدراسة أن تدابير السياسة المالية للحكومة الفيدرالية لم تحسن بشكل ملحوظ الاستثمار الأجنبي المباشر .

دراسة (Magdalena , Elena, 2014) :عرضت هذه الدراسة تأثير السياسات المالية والنقدية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رومانيا، وذلك باستخدام الانحدار الخطي وبناءً على سلسلة البيانات الشهرية خلال الفترة 2000–2010. أظهرت النتائج التجريبية أن العوامل النقدية مثل أسعار

الفائدة المرتفعة والتضخم المرتفع اجتذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يبدو أن العوامل المالية (الضرائب المباشرة بشكل أساسي) تلعب دورًا أقل أهمية، حيث لا تكون ذات علاقة إلا على المدى الطويل .

ونتيجة لاستعراض الدراسات السابقة (العربية، والأجنبية)، يتبين أن النتائج المتوصل إليها جاءت مختلفة، وذلك حسب المناطق والدول المدروسة، وطرق التقدير المستخدمة. وقد أفادت الدراسات التجريبية السابقة الباحثين في التعرف على مكونات السياسة المالية في حالة الجزائر.

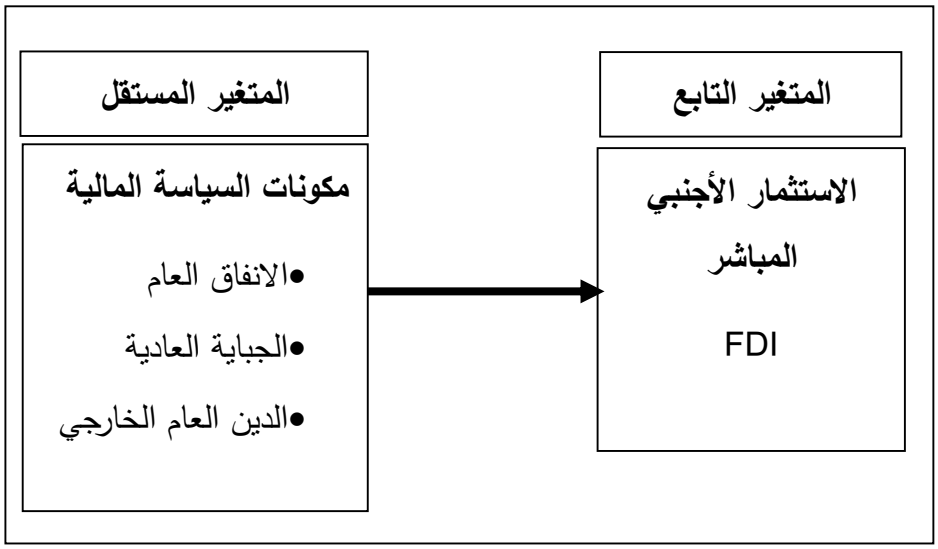
3.الدراسة التطبيقية

سوف نحاول في هذا الجزء دراسة علاقة مكونات السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر المتطرق إليها في الجزء النظري وهي: الجباية العادية، الدين العام الخارجي، والانفاق العام.

1.3 اجراءات الدراسة:

مكننا البحث النظري للموضوع من صياغة نموذج للدراسة يمكن توضيحه كما يلي:

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى الدراسات السابقة

وعليه يمكن صياغة معادلة الدراسة كما يلي :

FDI = f (Public e expenditure, External Public Debt, Ordinary collection)

بحيث نرمز :

الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI : Foreign Direct Investment

الانفاق العام Public e expenditure : Expublic :

الدين العام الخارجي External Public Debt: Expublicdebt :

الجباية العادية Ordinary collection :

ومنه يمكن كتابة المعادلة والنموذج بعبارة أخرى:

$$FDI = B0 + B1\ (Expublic) + B2\ (Expublicdebt\ ) + B3\ (Ordinarycollection\ )$$

لقد كانت بحوزتنا المعطيات الأولية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: المعطيات الأولية للدراسة

السنوات	الجباية العادية (مليار دج) Ordinarycollection	الدين العام الخارجي (مليار دولار) Expublicdebt	الانفاق العام (مليار دج) Expublic	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) FDI
2 000	364,900	25,261	1 178,10	438
2 001	488,500	22,701	1 321,00	1 196
2 002	595,100	22,642	1 550,60	1 065
2 003	616,400	23,353	1 766,20	634
2 004	652,500	21,821	1 891,80	882
2 005	724,200	17,192	2 052,00	1 081
2 006	840,500	5,612	2 453,00	1 795
2 007	883,100	5,606	3 108,50	1 662
2 008	1 101,800	5,921	4 191,00	2 593
2 009	1 263,300	5,687	4 264,30	2 746
2 010	1 487,800	5,681	4 466,90	2 264
2 011	1 810,400	4,405	5 853,60	2 571
2 012	2 155,000	3,694	7 058,10	1 499
2 013	2 279,400	3,396	6 024,10	1 684
2 014	2 350,000	3,735	6 995,70	1 507
2 015	2 729,500	3,020	7 656,30	-584
2 016	3 329,000	3,849	7 383,60	1 635
2 017	3 870,900	3,995	7 389,30	1 203
2 018	3 864,300	4,042	7 726,30	1 470
2 019	3 041,410	3,832	8 557,00	1 382
2 020	3 046,860	3,470	7 772,00	1 143

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى

https://data.albankaldawli.org › BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

. التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري، أعداد مختلفة.

وقد أردنا بداية ادخال الدالة اللوغاريتمية النيبيرية إلى المعطيات أعلاه لتصير أكثر تجانساً (لأن بعض الأعمدة بالمليار وأخرى بالمليون، وأن بعض الأعمدة بالدينار الجزائري وأعمدة أخرى بالدولار)، غير أننا لمحنا القيمة السالبة في الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2015، وقد اهتدينا باستشارة المختصين الاحصائيين إلى أنه يمكن إزالة فوارق القيم والوحدات وعدم التجانس في القيم والوحدات هذا بحساب

المصفوفة المركزية المختصرة المعمول بها في الكثير من الأبحاث Matrice des Données Centrées Reduites

وهي عبارة عن قيم المصفوفة أعلاه محذوف منها المتوسط الحسابي لعمودها إلى أو قسمة الانحراف المعياري لعمودها، الناتج نقسمه إلى الجذر التربيعي لعدد المشاهدات وهي 21 (واحد وعشرون) مشاهدة في حالتنا هذه.

فتنتج لنا المصفوفة المركزية المختصرة التالية:

الجدول رقم 02: المصفوفة المركزية المختصرة لمعطيات الدراسة

السنوات	الجباية العادية Ordinarycollection	الدين العام الخارجي Expublicdebt	الانفاق العام Expublic	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
2 000	-0,26561133	0,41134546	-0,3028552	-0,27952562
2 001	-0,24250119	0,34465005	-0,29088409	-0,06424166
2 002	-0,22256964	0,34311292	-0,27164989	-0,10144773
2 003	-0,21858707	0,36163653	-0,25358851	-0,22385853
2 004	-0,21183727	0,3217235	-0,24306667	-0,15342262
2 005	-0,19843115	0,20112464	-0,2296463	-0,09690348
2 006	-0,17668593	-0,1005679	-0,19605348	0,10588379
2 007	-0,16872079	-0,10072422	-0,14114052	0,06810969
2 008	-0,12782932	-0,09251756	-0,05045665	0,33252837
2 009	-0,09763283	-0,09861394	-0,04431612	0,37598279
2 010	-0,0556569	-0,09877025	-0,02734378	0,23908718
2 011	0,00466129	-0,13201375	0,08882372	0,32628003
2 012	0,06909294	-0,15053736	0,18972784	0,02181512
2 013	0,09235265	-0,15830112	0,10310695	0,07435804
2 014	0,1055531	-0,14946919	0,18450043	0,02408724
2 015	0,17651018	-0,16809701	0,23984063	-0,56978974
2 016	0,28860179	-0,14649916	0,21699583	0,06044126
2 017	0,38992364	-0,14269544	0,21747334	-0,06225355
2 018	0,38868961	-0,14147095	0,24570471	0,01357866
2 019	0,2348296	-0,14694206	0,31529463	-0,01141473
2 020	0,23584862	-0,15637321	0,24953312	-0,0792945

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى

https://data.albankaldawli.org › BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

. التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري، أعداد مختلفة.

وقد قمنا باختبار التوزيع الطبيعي اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف سميرنوف Kolmogorov–Smirnov للمتغير التابع FDI فوجدناه يتبع توزيع طبيعي كما هو مبين اختبار التوزيع الطبيعي التالي:

الجدول رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع FDI

اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف سميرنوف

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

			FDI
		N	21
Paramètres normaux[a,b]		المتوسط	,00000000
		الانحراف المعياري	,218217890
	الفروق	المطلقة	,131
		ايجابي	,129
		سلبي	-,131
		إحصائية الاختبار	,131
Sig. asymptotique (bilatérale)		مستوى الدلالة الاحصائية	,200[c,d]

a. La distribution du test est Normale.
b. Calculée à partir des données.
c. Correction de signification de Lilliefors.
d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

الصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS V 22

نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig في آخر سطر من الجدول أعلاه أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن المتغير يتبع توزيع طبيعي.

كذلك الشأن بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى.

2.3اختبار فرضيات الدراسة:

قبل التطرق إلى اختبار الفروض يجب الإشارة إلى بعض النقاط التحليلية الرئيسية المتوصل إليها من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة؛

تمكنا من استخراج النموذج باستخدام المصفوفة المركزية المختصرة، وفيما يلي تحليل لمخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم 05: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

مصفوفة الارتباط Corrélations

		الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	الانفاق العام Expublic	الدين العام الخارجي publicdebt	الجباية العادية Ordinarycollection
الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	Corrélation de Pearson	1	,068	-,404*	-,022
	Sig. (unilatérale)		,384	,035	,463
	N	21	21	21	21
الانفاق العام Expublic	Corrélation de Pearson	,068	1	-,836**	,940**
	Sig. (unilatérale)	,384		,000	,000
	N	21	21	21	21
الدين العام الخارجي publicdebt	Corrélation de Pearson	-,404*	-,836**	1	-,724**
	Sig. (unilatérale)	,035	,000		,000
	N	21	21	21	21
الجباية العادية Ordinarycollection	Corrélation de Pearson	-,022	,940**	-,724**	1
	Sig. (unilatérale)	,463	,000	,000	
	N	21	21	21	21

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (unilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS V 22

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الارتباطات التالية والتي لها دلالة إحصائية أي قيمة Sig أقل من 0.05، أما التي هي موافقة لمستوى الدلالة أكبر من 0.05 فلا داعي للتطرق لها أساساً لأنها غير دالة احصائياً وغير معنوية:

- ✓ في السطر الأول الاستثمار الأجنبي المباشر له ارتباط معنوي مع الدين العام الخارجي فقط والارتباط عكسي أي سالب وقيمـــة معامل الارتباط(r=−0.404)، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في الجداول اللاحقة؛
- ✓ في السطر الثاني الانفاق العام له علاقة عكسية وقوية مع الدين العام الخارجي (r=−0.836)، وله علاقة طردية وقوية مع الجباية العادية (r=0.940)؛
- ✓ في السطر الثالث الدين العام الخارجي له علاقة عكسية وفوق المتوسط مع الجباية العادية (r=−0.724).

الجدول رقم 06: ملخص النموذج

ملخص النموذجRécapitulatif des modèles

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الخطأ المعياري للتنبؤ Erreur standard de l'estimation
1	,637[a]	,405	,301	,182502315

a. Prédicteurs : (Constante), Ordinarycollection, publicdebt, Expublic

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS V 22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 0.637 حيث يدل ذلك على الارتباط المتوسط الإيجابي بين المتغير التابع (FDI الاستثمار الأجنبي المباشر) وباقي المتغيرات المستقلة (الجباية العادية، الدين العام الخارجي، والانفاق العام).

كما يوضح نفس الجدول أعلاه أن معامل التحديد قد بلغ 0.405 بمعنى أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (الجباية العادية، الدين العام الخارجي، والانفاق العام) تفسر ما نسبته 40.5% من التغير في المتغير التابع (FDI الاستثمار الأجنبي المباشر) أما النسبة الباقية (100% - 40.5% = 59.5%) فترجع إلى مفسرات أو متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول رقم 07: جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,386	3	,129	3,865	,028[b]
	Résidus	,566	17	,033		
	Total	,952	20			

a. Variable dépendante : FDI

b. Prédicteurs : (Constante), Ordinarycollection, publicdebt, Expublic

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS V 22

من خلال الجدول أعلاه – جدول تحليل التباين الأحادي– أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن الانحدار معنوي ويمكن تبني النموذج.

الجدول رقم 08: جدول مقدرات النموذج أو معلمات النموذج

مقدرات النموذج أو معلمات النموذج Coefficients[a]

Modèle النموذج		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	مستوى الدلالة Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	الثابت(Constante)	2,384E-17	,040		,000	1,000
	الانفاق العام Expublic	-,726	,729	-,726	-,996	,333
	الدين العام الخارجي publicdebt	-1,119	,360	-1,119	-3,106	,006
	الجباية العادية Ordinarycollection	-,150	,581	-,150	-,259	,799

a. Variable dépendante : FDI

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS V 22

من خلال الجدول أعلاه – جدول مقدرات النموذج – يتبين لنا في آخر عمود والموافق لعمود مستوى الدلالة أن قيمة الدلالة الوحيدة الأقل من 0.05 كانت الموافقة لسطر الدين العام. وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار النهائية كما يلي:

$$FDI(\text{الاستثمار الأجنبي المباشر}) = -1.119\ EXpublicdebt\ (\text{الدين العام الخارجي})$$

وهذا يدل على أن العلاقة عكسية بين المتغيرين؛

وأنه عند **زيادة** الدين العام الخارجي بوحدة واحدة **ينقص** الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.119 وحدة.

الفرضية الأولى H_1:

H_1: الانفاق العام له أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

فرضية منفية نظراً لأن مستوى الدلالة $Sig \leq 0.05$ في جدول مقدرات النموذج أو معلمات النموذج؛ وبالتالي ننفي الفرضية؛ والفرضية الأولى غير محققة؛

الفرضية الثانية H_2:

H_2: الدين العام الخارجي له أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

فرضية مؤكدة نظراً لأن مستوى الدلالة $Sig \geq 0.05$ في جدول مقدرات النموذج أو معلمات النموذج؛ وبالتالي نؤكد الفرضية؛ والفرضية الثانية محققة؛

الفرضية الثالثة H_3:

H_3: الجباية العادية لها أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

فرضية منفية نظراً لأن مستوى الدلالة $Sig \leq 0.05$ في جدول مقدرات النموذج أو معلمات النموذج؛ وبالتالي ننفي الفرضية؛ والفرضية الثالثة غير محققة.

3.3 مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها:

لقد توصلنا في هذه الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ الدين العام الخارجي له أثر معنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الزمنية المدروسة؛ أي أن الدين العام الخارجي يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن هذا الأثر عكسي أو سالب أي كلما زاد الدين العام الخارجي ينقص الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث أن زيادة الدين العام الخارجي بمقدار 1 وحدة يؤدي إلى انخفاض لاحق في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار – 1.119 وحدة .وهذه النتيجة تتماشى إلى حد بعيد مع نتائج الدراسة السابقة التي أجراها(Pearl et al,2022)، بينما تختلف مع دراسة (NATHAN,2018). وهذا يدل على أن اهتمام المستثمرين الأجانب عند اتخاذهم قرار الاستثمار في الخارج يتأثر سلبيا بالدين العام الخارجي. ويرجع ذلك إلى أن الدين هو مؤشر لإظهار مستوى المخاطرة في دول المقصد للاستثمار، حيث أن زيادة الديون الخارجية تخلق توقعات سلبية اتجاه المستقبل الاقتصادي وبالتالي تقلل من درجة الاستثمار في تلك الدولة.

✓ لا يوجد أثر معنوي إحصائيا بين الانفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنها لا تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في دراسة كل من (NATHAN,2018) و(نوي، غربي،2017)، بينما تختلف مع دراسة كل من (Samson,Tarila,2020) و (قادري، ساكت، 2018) و (نصير، فرحات، 2029). ويعزى ذلك إلى أن النفقات المتكررة (نفقات التسيير) تمثل السواد الأعظم من مجمل الانفاق العام مقارنة بالنفقات الرأسمالية (نفقات التجهيز)، و بالتالي فإن دور الانفاق العام غير حاسم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

✓ لا يوجد أثر معنوي إحصائيا بين الجباية العادية و الاستثمار الاجنبي المباشر ، أي أنها لا تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه النتيجة تتماشى إلى حد بعيد مع نتائج الدراسة السابقة التي أجراها (Magdalena , Elena, 2014)، بينما تختلف مع باقي الدراسات المدرجة في هذه الدراسة، وعلى وجه الخصوص، الدراسات التي تناولت حالة الجزائر، وهي دراسة (قادري، ساكت، 2018) ، ودراسة (بلعابد، بوداح، 2021) . ومرد ذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتركز في قطاع المحروقات، حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الجباية العادية لا تخلق الأثر المتوقع على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

4.الخاتمة

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد درجة تأثير مكونات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2020)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ مكونات السياسة المالية هي إحدى مزايا الموقع في النظرية الانتقائية لـDunning .

ـ توصلت الدراسات التجريبية السابقة حول العلاقة بين مكونات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى نتائج متباينة .

ـ خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للدين العام الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين لم يكن هناك أثر بين كل من "متغير الجباية العادية، متغير الانفاق العام" والاستثمار الأجنبي المباشر .

وبناءً على النتائج السابقة للدراسة، نعرض مجموعة من التوصيات وهي:

ـ من الضروري أن تخصص الدولة المزيد من الانفاق العام لمجالات البنية التحتية لخلق بيئة مواتية للاستثمار في الجزائر.

ـ زيادة الانفاق العام على الأنشطة الاقتصادية الانتاجية التي تحفز النمو الاقتصادي، والذي من شأنه المساهمة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ـ ضرورة الإصلاح الضريبي لتفعيل دور الجباية العادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ الاستمرار في تخفيض الديون الخارجية، وذلك لإعطاء إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، ويتم ذلك من خلال تقليل عجز الموازنة العامة، لأن زيادة هذا الأخير سوف تؤدي إلى الافراط في الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي .

ـ باعتبار أن مكونات السياسة المالية جزءا من مناخ الاستثمار، فإن أثر مكونات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، التي تعتبر عامل ومحدد مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

بخيت، حيدر نعمة ،و مطر، فريق جياد. (2012) . **السياسة المالية في العراق و دورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970 ـ 2009)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(25) : ص ص189 – 224 .

الباجوري، خالد عبد الوهاب البندراوي.(2012).**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية ،2(03): ص ص 6-40.

الهجهوج، حسن رفدان.(2006). **اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة مصر.

بلعابد، أديب، و بوداح، عبد الجليل (2021). **أثر السياسة المالية على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: دراسة قياسية 1993 . 2019** . مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11 (04): ص ص 28-45.

حراق ، مصباح (2012). **فعالية السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**. مجلة الاقتصاد الجديد، 3 (01): ص ص 5-34.

عبد السلام، رضا.(2003). **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة "دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر** "، ط1 ، الإسكندرية : الدار الجامعية.

علاوي، لحسن محمد، وبوروشة، كريم (2015) . **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996 ـ 2012)**. مجلة رؤى اقتصادية، 5 (09): ص ص31-51

قادري، نورية، وساكت، فاطمة الزهراء (2018). **أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016**. Global Journal of Economics and Business، 5 (02): ص ص 222- 242.

قويدري، كمال (2006). **السياسة المالية و أثرها على الاستثمار . دراسة حالة الجزائر.** (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة)، الجزائر.

قويدري، محمد قويدري.(2005). **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر)، الجزائر .

محمد، أميرة حسب الله. (2005). **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر)**، الاسكندرية : الدار الجامعية.

نصير، أحمد، وفرحات، زواري سليمان (2020). **أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترةّ (2000 . 2013)**. مجلة المدبر، 7 (02): ص ص 66-93.

نعيمي، أحمد (2005). **السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية**. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 9(01): ص ص 135-160.

نوي، طه حسين، و غربي، يسين سي لاخضر (2017). **أثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية تحليلية باستعمال أهم المؤشرات الدولية لتقييم بيئة الأعمال واختبار التكامل المشترك والسببية خلال الفترة (1995-2015)**. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10 (18): ص ص 27-42.

هورتون ،مارك ،و الحناينى أسماء .(2009). **ماهي السياسة المالية العامة ؟**. مجلة التمويل و التنمية ، 46 (02) : ص ص 52 -53 .

REFERENCES

Abd al-Salam Riḍha. (2003). Muḥaddidāt al-istithmār al-ajnabī al-mubāshir fī ʻaṣr al-ʻawlamah "dirāsah muqāranah li-tajārib kull min Sharq wa-Janūb Sharq Āsiyā wa-Amrīkā al-Lātīnīyah maʻa al-taṭbīq ʻalá Miṣr", Ṭ1, Alexandria: al-Dār al-Jāmiʻīyah. [In Arabic]

Agbaeze. E.K.,Nwonu, C. O, &Nwoba, M. O. E.(2017). Impact of Fiscal Policy Instability on Foreign Direct Investment in Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development, 8(8), 69- 76.

Agu, S. U., Okwo, I. M., Ugwunta, O. D., & Idike, A. (2015). Fiscal Policy and Economic Growth in Nigeria: Emphasis on Various Components of Public Expenditure. SAGE Open, 5(4).

Ālbājwry, Khālid Abd al-Wahhāb albndrāwy. (2012). al-istithmārāt al-ajnabīyah al-mubāshirah wa-dawruhā fī al-numūw al-iqtiṣādī fī Miṣr, strategy and development journal, 2 (03): pp. 6-40. [In Arabic]

Alhajhouj, Ḥasan Rafdan. (2006). Trends and determinants of foreign direct investment in the GCC countries, Investment and Finance Conference: Developing Arab management to attract investment. Arab Administrative Development Organization, Cairo Egypt. [In Arabic]

Alkasasbeh OMA & Haron NF.(2018). Fiscal Policy and Its Relationship with Economic Growth: A Review Study, Saudi Journal of Business and Management Studies (SJBMS), 3(12), 1318-132.

Allaoui Lahcene & Bouroucha Karim (2015), The impact of monetary and fiscal policy on foreign direct investment flows in Algeria "Empirical Study for the period 1990-2012, Roa Iktissadia Review, 05(9), 31-51. [In Arabic]

Ayesha, S.(2015)., Foreign direct investment in Pakistan Trends and Relationship with Technology Transfer. Of the requirements for the degree of master of philosophy in department of economics university of PUNJAB LAHORE,PAKISTAN.

Bakhīt, Ḥaydar Niʻmah, Maṭar, farīq Jiyād. (2012). al-siyāsah al-mālīyah fī al-ʻIrāq wa dawruhā fī al-taʼthīr ʻalá ʻarḍ al-naqd khilāl al-muddah (1970 2009), Majallat al-Gharī lil-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, 8 (25), 189-224. [In Arabic]

Belabed Adib , Bouda Abdeljalil (2021), The Effect of Fiscal Policy on Promoting Foreign Direct Investment in Algeria: An empirical Study 1993-2019, 11(4), 28-45. [In Arabic]

Benimana, Vladimir, The Impacts of Fiscal Policy on the Economic Growth in Rwanda (February 10, 2020). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3666901 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3666901

Cung, H. N.(2021). Labor Force and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8 (1)):pp103- 112. - Kavita, W. , &Sudhakara, R. S.(2011). Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking, Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors. International Journal of Business and Management, 6(11), 219- 226.

Evans, P., Kariuki, P., & WAfula, F. (2022). Effect of fiscal policy on Foreign Direct Investment Inflows in Kenya. International Journal of Finance and Accounting, 7(1), 33 – 59. https://doi.org/10.47604/ijfa.1472

Harrag Masbah (2012), The effectiveness of fiscal policy and its role in achieving economic balance, Journal of the New Economy, 03(1), 5-34. [In Arabic]

Horton Mark, Al-Hanaini Asmaa (2009). What is the public fiscal policy? Finance and Development Journal, 46 (02): pp. 52-53. [In Arabic]

Kadri Nouria, Saket Fatema zohra (2018), The impact of fiscal and monetary policy on foreign direct investment in Algeria during the period 1990-2016, Global Journal of Economics and Business, 05(2), 222-242. [In Arabic]

Kouidri Kamal (2006). Fiscal policy and its impact on investment - a case study of Algeria (unpublished master's thesis, University of Blida), Algeria. [In Arabic]

Kouidri Mohammed Kouidri (2005). Analysis of the reality of foreign direct investment and its prospects in developing countries, with reference to the case of Algeria (unpublished doctoral thesis, University of Algiers), Algeria. [In Arabic]

Magdalena, R. , &Elena, D.(2014). The impact of fiscal policy on foreign direct investments. Empiric evidence from Romania, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 27 (01), 86–106.

Moḥamed Amirah Ḥasab Allāh. (2005). Muḥaddidāt al-istithmār al-ajnabī al-mubāshir wa-ghayr al-mubāshir fī al-bī'ah al-iqtiṣādīyah al-'Arabīyah dirāsah muqāranah (Turkiyā, Kūriyā al-janūbīyah, Miṣr), Alexandria: al-Dār al-Jāmi'īyah. [In Arabic]

Musabeh Ahmed (2018). Main Theories Of Foreign Direct Investment. Academia accelerating the world's research.

Naimi Ahmed (2005), Fiscal policy since the adoption of the deficit to focus on the budget structure, journal of the economic sciences institute, 09(1), 135-160. [In Arabic]

Nathan, K. K. (2018). Relationship between fiscal policy and foreign direct investment inflows in KENYA. Master Thesis, University Of Nairobi.

Necir Ahmed, Ferhat Zouari Slimane (2020), The impact of Financial Policy on foreign direct investment in Algeria under the programs of recovery and support of economic growth during the period 2000-2013, Le manager, 07(2), 66-93. [In Arabic]

Niti, B. (2014) .The Impact of Fiscal Policy on Foreign Direct Investment Inflows: A Study of India and Select Asian Economies, VISION: Journal of Indian Taxation, 1 (01. 74-97.

Noui Taha Hussein, Gharbi Yacine Lakhdar (2017). The impact of public spending on foreign direct investment in Algeria is an econometric and analytical study using the most important international indicators to evaluate the business environment and test co-integration and causality during the period (1995-2015). Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, 10 (18): pp. 27-42. [In Arabic]

Okafor, G. C.(2014). Determinants of Foreign Direct Investment Into Sub-Saharan Africa And Its Impact On Economic Growth, Doctor of Philosophy, Bournemouth University.

Ravinder, R., & Ghirmai, T. K.(2011) Restructuring a fiscal policy encourages economic growth – a case of selected African countries, EAST-WEST Journal of ECONOMICS AND BUSINESS, Volume XIV (02), 23-39.

Sadibo Olanrewaju Victor, Adedeji Elijah Adeyinka.(2020). Fiscal Policy and Foreign Direct Investment in Nigeria, The international journal of business & management, 8 (5).

Samson, O., &TARILA, B.(2020). The Influence of Government Fiscal Policy on Foreign Direct Investment in Nigerian Economy. The Journal of Accounting and Management, 10 (3), 88- 96.

United Nations Conference on Trade And Development. (2007). World Investment Report, United Nations, New York and Geneva.

Yung,H. L., & Yann,H. H.(2009). Entry mode Choices between Wholly-Owned and Joint Ventures of Taiwanese Firms in China–An Eclectic Theory Perspective. The Journal of International Management Studies, 4(01).

Zhu, B. (2008). Internationalization of Chinese MNEs and Dunning's Eclectic (OLI) Paradigm: A Case study of Huawei Technologies Corporation's Internationalization Strategy, Master Thesis, School of Economics and Management Department of Economics, Lund University.